

الرسالة

تصدرها
جمعية الدراسات القبطية
نيوجرزي - أمريكا

السنة الرابعة عشر

العدد الرابع : أبريل ١٩٩٥

أختيار البابا على ضوء تقليد الكنيسة

التقليد الكتابي بشأن اختيار البطريرك
وتقليد الكنيسة يبدأ وينتهي دائماً بالكتاب المقدس . فحتى المجمع المسكونية نفسها لم ولن تستطيع أن تبتدع عقيدة جديدة ، بل كل عملها هو تحديد الإيمان وشرحه . والكنيسة الأرثوذكسية لا تؤمن بعصمة أحد من الآباء ولا بعصمة المجمع المكانية . وعلى هذا فأى قانون وأى تعليم لأحد الآباء ينادى بما يخالف الكتاب المقدس لا يمكن اعتباره جزءاً من التقليد الأرثوذكسي .

فى الكتاب المقدس لا توجد شروط خاصة باختيار البطريرك ، لأن البطريرك والمطران والأسقف درجة كهنوتية واحدة هي ، الاسقفية ،

وشروط الأسقف كما جاءت فى الكتاب المقدس (١تى ٣: ١-٧ ، ٢تى

٦: ١-٩) ان يكون :

١- بلالوم من الناحية الأخلاقية والحياة المسيحية .

٢- زوج امرأة واحدة .

٣- مداوماً وصالحاً للتعليم .

أما كيفية اختياره فثابته من الطريقة التى أتبعها الرسل فى إقامة خدام الكنيسة . فعند اختيار الرسول متىاس ، وكذلك اختيار الشماسة السبعة نلاحظ الإجماع على :

١- اشتراك كل شعب الكنيسة (أع ١: ١٥ ، ٢: ٥)

٢- الانتخاب (أع ١: ٢٣ ، ٣: ٥)

هذا وقد استخدمت القرعة بعد الانتخاب فى حالة متىاس بينما لم

تستخدم إطلاقاً بعدئذ فى الكنيسة الأولى .

أسئلة كثيرة ومتعددة حول قانون انتخاب البطريرك أثرت علناً فى المجلات العامة المصرية منذ بداية هذا العام . دون أن تحاول أى مجلة دينية أن تتدخل فى الحوار ، وكان الموضوع يخرج عن دائرة الدين . وكانت النتيجة أننا قرأنا آراء شخصية عديدة ومتضاربة ، بعضها ضرب عرض الحائط بتقليد الكنيسة ، والبعض الآخر - مع اتفاقه قلباً وقالبا مع التقليد - قدم كلامه على أنه رأى خاص به ويقطاع كبير من الأقباط . وكان أحد الأفاضل قد كتب من قبل أنه فى أقل من نصف قرن تغيرت لائحة انتخاب البطريرك ستة مرات ! ورغم أنى لا أنكر هذه الحقيقة التاريخية - إلا أن تغيير اللائحة الذى دفعت إليه تيارات مختلفة تعرضت لها المجلة فى مقال سابق^(١) - لاينفى حقيقة أخرى وهى أن الكنيسة لم تترك أعلى درجاتها الكهنوتية ، وأخطروظائفها بالتقليد يضمن تسلم إيمانها الرسولى الذى تسلمته من القديس مرقس الرسول . وموضوع هذا التقليد هو مانرجو دراسته هنا على ضوء الكتاب المقدس ، وتاريخ الكنيسة على مر العصور ، وقوانين مجامعها المسكونية ، وأقوال آباءها .

وحتى لا يستغل أحد كلمات هذا المقال لمصلحة شخصية فى الصراعات الدائرة فى الكنيسة الآن ، أو يظن أننا نتحدث فيه عن حالات معينة ، أبداً بذكر تعليم متعلق بسر الكهنوت . فمراراً وتكراراً تمت رسامات لإحدى درجاته الثلاث (الأسقف والقس والشماس) بطريقة مخالفة للتقليد (بالسيمونية مثلاً أو بدون أخذ رأى الشعب أو غير ذلك) - هذه الرسامات تعتبر من الناحية الكنسية صحيحة (Valid, but not legal) مادام الشعب قد قبلها ولم يرفضها علانية .

عرض تاريخي لإختيار البطريك الاسكندري في القرون الأولى

حتى مجئ القديس ديمتريوس البطريك الثاني عشر في نهاية القرن الثاني لم يكن لكرسى الاسكندرية سوى أسقف واحد . وعند وفاة البطريك كان يجتمع مجمع القسوس (المكون من اثني عشر قساً) مع جميع الشعب لإختيار خليفة له (٢) . وقد أختير هؤلاء البطاركة الأوائل أحياناً من القسوس ، وأحياناً من عامة الشعب ، وأحياناً من رؤساء مدرسة الاسكندرية اللاهوتية . وعدا هذا ليس لدينا أى معلومات تاريخية عنهم . ويبدو أنه لم تكن هناك أى شروط خاصة سوى التقوى ، كما يتضح أنهم كانوا غالباً كبار السن لأن مدة أسقفيتهم - باستثناء أنينانوس الذى جلس على الكرسي ٢٠ عاماً - تراوحت بين ١١ ، ١٤ عاماً .

ومنذ عهد القديس ديمتريوس الكرام الذى جلس على كرسي مارمرقس مدة ٤٢ عاماً أزداد ارتباط الشعب المسيحي في مصر بأسقفه . ولعل أهم أسباب ذلك ان في عهده حدث أول اضطهاد شامل عانى منه المصريون ، وهو اضطهاد الامبراطور ساويرس . وتلا ذلك اضطهادات عديدة لم تخرج منها الكنيسة إلا بمجئ الامبراطور قسطنطين الذى بدأ هو نفسه سلسلة من الاضطهادات الأريوسية استمرت إلى قرب نهاية القرن الرابع . وبعد فترة قصيرة من السلام بدأت اضطهادات البيزنطيين للأقباط على أثر مجمع خلقدونية . هذه الظروف السياسية أعطت البطريك القبطى مكانة خاصة لدى شعبه فأطلقوا عليه لقب «بابا» من أيام ياركلاس البابا الثالث عشر . وبسبب هذه المكانة كانوا فى أغلب الأحوال يجمعون على اختيار تلميذ البطريك من بعده . الذى كان عادة شماساً أو قساً . وفى أحيان عديدة كان ذلك بتوصية من البطريك السابق قبيل وفاته . وقد استمرت هذه العادة نحو ثلاثة قرون من أيام البابا ديمتريوس إلى قرب نهاية القرن الخامس حين بدأ اختيار البطريك من الرهبان .

هل يجوز اختيار البابا من المتزوجين ؟

قبل أن نبحث موضوع اختيار البابا من الرهبان علينا أن نجيب على هذا السؤال الذى أثارته مجلة روزاليوسف فى ٣٠ يناير الماضى بعنوان بارز، ليرد عليه فى العدد التالى من نفس المجلة الدكتور ميلاد حنا بمقال كبير بعنوان «إن يوافق قبطى واحد على زواج البطريك، قال فيه : «إن الهزار فى المسائل الجد غير مستحب، ولكن بقى أن السؤال قد أثير وعلينا أن نجيب عليه من واقع التقليد الكنسى الذى بدأ برسائل القديس بولس وفيها لا يذكر البتولية كشرط من شروط المرشح للأسقفية ، إلا أنها لاتمنع الترشيح . هذا ماحدث فعلا فى القرون الأولى للمسيحية . فكما كان من الرسل المتزوج وغير المتزوج (١كو ٩: ٥) كذلك كان الأساقفة . إلا أن الكنيسة الجامعة تدريجياً وجدت أنه من الأفضل تفرغ الأساقفة للخدمة دون

أى عائق من الاهتمامات العائلية حسب تعليم القديس بولس (١كو ٧: ٣٢، ٣٣) ولم يصبح هذا تقليداً عاماً فى الكنيسة قبل القرن الخامس . وكان القديس بفتوتى أسقف طيبة قد أحبط محاولة من بعض أساقفة المغرب فى مجمع نيقية (عام ٣٢٥م) حين حاولوا فرض البتولية على جميع رتب الكهنوت ، حتى المتزوجين منهم عليهم ترك زوجاتهم . وقد احتفظ لنا التاريخ بأقوال القديس فى المجمع التى جاء فيها «إن الزواج مقدس كما يقول بولس الرسول ولو أننا حكمنا اليوم بالبتولية على جميع رتب الكهنوت لسببنا ضرراً للكنيسة بالقيود التى نضعها .. والصلة بين الرجل والمرأة صلة مقدسة ، لذلك وجب علينا أن نحافظ على المبدأ الذى سارت عليه الكنيسة منذ البدء وهى أن لايتزوج انسان بعد رسامته ..» (٣) . وهنا يجب أن نلاحظ أن الكنيسة فى القرون الأولى كانت تفضل البتولية فى الأسقف دون أن تفرضها وذلك بسبب طبيعة الخدمة . وذلك بعكس ماحدث من انحراف الكنيسة الكاثوليكية فى العصور الوسطى بشأن مفهوم الكهنوت كله ، حين علمت بأنه يغير من طبيعة الكاهن فيصير فى حالة مقدسة تليق بالله الذى يخدمه . لذلك حثمت البتولية حتى على القسوس (٤) . فضلاً عن أنه انحراف فى التعليم المسيحي عن الزواج .

والخلاصة هى أن التقليد السائد فى الكنيسة القبطية بعد القرن الخامس هو اختيار الأساقفة من المتحلبين إلا أن هذا لم يمنع إطلاقاً من اختيار من كان قد تزوج وتورم قبل رسامته كما حدث فى حالة البابا يوحنا السادس البطريك الرابع والسبعين (٥) . وفى حالة ترشيح القمص يوحنا سلامة للبطريكية فى هذا القرن . فتقليد سارت عليه الكنيسة خمسة عشر قرناً يلزم احترامه ، أما الاستثناء فهو يثبت حرصنا على تعليم الكتاب المقدس بخصوص سرى الكهنوت والزواج .

هل يقتصر انتخاب البابا على الرهبان ؟

لا يوجد أى تقليد فى الكنيسة يحدد الفئة التى يختار منها البطاركة ، أو الأساقفة عموماً - فقد رأينا منهم العلمانيين والقسوس والشمامسة ، منهم من كان تاجراً أو كراماً أو من عامة الشعب ، مصرياً أو سريانياً . وحين ظهرت الرهبة ظلت عدة قرون قبل أن تصبح المصدر الرئيسى للأساقفة . وعندما أختير البابا يوحنا الأول (عام ٤٩٦م) ومن بعده البابا يوحنا الثانى (٥٠٥م) من الأديرة كان يلقب كل منهما بالراهب أو الحبيس . فقد كان هذا شيئاً جديداً فى الكنيسة وكان الرهبان فى القرون الأولى يلجأون لطرق شاذة للهروب من الرسامة وكانوا يجزؤون من صوامعهم بالسلاسل إلى مقر أسقفياتهم . ومن المفارقات أن تعاليم وقوانين الرهبة الأصلية تمنع وتحرم بشدة قبول أى درجة من درجات الكهنوت وهو موضوع تعرضنا له من قبل (٦) ونرجوان نعود إليه لأننا لانستطيع أن ننكر تقليداً سارت عليه الكنيسة منذ القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع عشر، وسبب

الانحراف عنه في القرن العشرين متاعب لاهصر لها . غير أننا يجب أن نوفق بين تقليد الكنيسة (في رسامة غالبية الاساقفة والبطاركة من الرهبان) وتقليد الرهبنة الذي يمنهم من قبول الرسامة حتى في درجة قس والذي لا يُعدهم إطلاقاً للخدمة في العالم . وهذا موضوع يحتاج إلى دراسات جادة لأن الراهب الذي لا يعرف سوى حياة التأمل ، ولم يتعلم كيف يسوس الكنيسة وكيف يعيش ويعمل بين الناس لا يصلح لرعاية الكنيسة وخير منه القس أو العلماني الذي يعيش وسط العالم .

هل يختار البطريرك بالقرعة ؟

كان البطريرك يُختار عادة في كنيستنا بإتفاق جميع الشعب إلى أن ذكر تاريخ البطاركة استخدام ما يسمى «القرعة الهيكلية» في اختيار البابا يوحنا الرابع في القرن الثامن . وذكر أن القرعة أقيمت ثلاث مرات وكانت النتيجة واحدة كل مرة . ولم يذكر قبل ذلك استخدام هذه الطريقة بهذا الشكل وإن كان كلمة قرعة استخدمت مع كلمات «مشاورة الشعب» و«اتفاق الرأي» عند اختيار كردونوس البطريرك الرابع . وقد أستحدث نظام القرعة في أيامنا منذ اختيار البابا كيرلس السادس عام ١٩٥٩ ولست أدري إن كانت تكررت بالفعل ثلاث مرات كما حدث في رواية تاريخ البطاركة .

ويحاول المنادون بنظام القرعة الهيكلية الاستناد إلى حادثة متياس الرسول ناسين أن ذلك حدث قبل حلول الروح القدس على التلاميذ . أما بعد ذلك فلم نسمع عن هذا النظام ولم يأمر الرسل به لأن ذلك يلغى وجود الروح القدس في كل مؤمن وهو روح الرب روح الحكمة والفهم . روح المشورة والقوة . روح المعرفة ... (اش ١١: ١) .

وقد أكدت الدسقولية أن يُقام الأسقف بإختيار الشعب كله دون أن

تذكر شيئاً عن القرعة .

هل يوجد في تقليد الكنيسة ما يحدد سن البطريرك أو الأسقف ؟

حددت الدسقولية من شروط الأسقف ، ألا يكون عمره دون خمسين سنة ، وكنيستنا - وهي الوحيدة من كنائس العالم في ذلك - تعتبر الدسقولية المصدر الأول لقوانينها . وربما حدثت استثناءات نادرة لعل أشهرها البابا أنثاسيوس الذي رسم في حوالي الثلاثين من عمره . ولكن الاستثناء لا يكون القاعدة ، وللأسف لم نسمع عن أنثاسيوس آخر من بين الكثيرين الذين رسموا دون الخمسين عاماً .

هل يجوز ترقية الأسقف والمطران ليصبح بطريركاً ؟

ليست المسألة عملية ترقية كالوظائف الحكومية . أو صعود في

الدرجات الكهنوتية لأن الأسقف لا يزال درجة كهنوتية أعلى من الاسقفية . ولا توضع عليه اليد من جديد (وإن كان هذا قد حدث مع الاسف الشديد أثناء صلوات إقامة البابا يونس التاسع عشر عام ١٩٢٨ وهي أول مرة في تاريخ الكرازة المرقسية كلها يصبح أسقف إحدى الأبروشيات بطريركاً) . والكنيسة محددة بقوانين المجامع المسكونية في هذا الشأن : فالأسقف ترتبط رسامته بالمكان (الأبروشية) الذي يرسم لرعاية شعبه لأن معنى كلمة أسقف «الناظر من فوق» . كذلك يرتبط القس بالمذبح الذي يرسم عليه . لهذا منع القانون الخامس عشر لمجمع نيقية ، أن ينتقل أسقف أو قس أو شماس من مدينة إلى مدينة ، وهذا هو نفس ما يفعله الأسقف الذي ينتقل ليصبح بابا الاسكندرية ، والقانون السادس لنفس المجمع المسكوني ثبت سلطة الاشراف على مصر وليبيا والخمس مدن الغربية لأسقف الاسكندرية . فإذا ذكرنا أن المجمع أصدر هذا القانون خصيصاً لمواجهة بدعة ملتبوس أسقف أسيوط الذي اعتبر نفسه بطريركاً على الاسكندرية . فإننا نرى أن هذا هو بالضبط ما يفعله مطران البحيرة أو أسيوط أو جرجا عندما يصير بطريركاً للكرازة المرقسية .

وطوال المدة التي خالفت فيها الكنيسة القبطية التقليد والقوانين المقدسة بخصوص الكرسي البطريركي (١٩٢٨ - ١٩٥٦) لم ينقطع سيل المقالات والبحوث التي كتبها علماء الكنيسة ومؤرخوها في مهاجمة تلك الأوضاع . من هؤلاء نذكر جرجس فيلوثاوس عوض ، يسى عبد المسيح ، إيريس حبيب المصري ، وهيب عطالله (أنبا غريغوريوس حالياً) ، اليرت برسوم سلامة ، نظير جيد (قداسة البابا شنودة الثالث) الذي كتب مقالات عديدة من بينها ماجاء في مجلة مدارس الأحد في أبريل ١٩٥٤ (ونقله هنا عن مجلة روزاليوسف عدد ١٣ فبراير الماضي) :

«ان قوانين الكنيسة لا تمنع في اختيار علماني لمنصب البطريركية في الوقت الذي تمنع فيه اختيار المطارنة لهذا المنصب» .

وضع الأسقف العام ؟

إذا كان أسقف الأبروشية لا يستطيع أن يتركها ليصبح بطريركاً للاسكندرية فماذا عن الأسقف العام ؟ هذا هو السؤال الحائر الآن والذي يحاول الكثيرون عبثاً الإجابة عليه . ولا يمكن أن نأخذ إجابة سليمة من الناحية الكنسية قبل أن نعطى إجابة عن سؤال أكثر خطورة وهو ماهو الأسقف العام ؟ وقد سبق أن سألت هذا السؤال من قبل (٧) . ولأن لم يتطوع أحد من اللاهوتيين في الكنيسة بعمل بحث في هذا الموضوع .

وقد استحدثت البابا كيرلس السادس نظام الأسقف العام في سنة ١٩٦٢ (٨) فجاءه وبدون مقدمات . ورغم رسامة عدد من الأساقفة العموميين بعد ذلك لم نسمع أن الموضوع بحث على أي مستوى كنسى حتى صدرت لائحة المجمع المقدس التي تقررت في جلسته المنعقدة في أول يونيه ١٩٨٥

ملاحظات:

وجاء فيها ذكر الأسقف العام في البند رقم ٥٢ ، ٦٤ ، ٦٥ . ومنها نعرف أنه لا يحتاج إلى تزكية من شعب، ومهمته مساعدة البابا أو بعض أساقفة الأبرشيات ، ويجوز ترقيته إلى درجة كهنوتية أعلى، (٩) أو تعيينه أسقفاً لكرسى في إيبارشيه خالية .

هذه اللائحة صدرت ونشرت وهي القانون في الكنيسة الآن والذي تسير عليه. إلا أن القانون لا يصنع التقليد الكنسى . والقانون الذى يعارض مع التقليد الكنسى يجب أن يبحث ويعدل إن كان يحتاج إلى تعديل . فحين قرر المجمع المقدس عام ١٩٢٨ ، العمل دائماً بمبدأ وجوب ترقية أحد المطارنة أو الأساقفة إلى رتبة البطريركية عند خلو الكرسى، فإن هذا لم يلغى تقليد الكنيسة الأصلى بعدم جواز ذلك . ولكن المشكلة الآن هي وجود أساقفة بدون أبرشيات . يعلق على ذلك الدكتور منير شكرى قائلاً :

لم يحدث فى تاريخ الكنيسة القبطية أن منحت الأسقفية لشخص بدون إيبارشية ، أى بدون مجموعة من البشر ينتخبون الأسقف الذى يقوم بخدمتهم ورعايتهم . إنه يكون بمثابة تصور رأس بدون جسد تحيا به ، وأن الدرجة الكهنوتية فى هذه الحالة تعتبر إستحالة قانونية وتسقط فى فراغ، (١٠) .

ورغم أن المؤرخ الكبير بهذا الأسلوب يعبر عن استيائه من وضع جديد فى الكنيسة إلا أننا لانوافق على النتيجة اللاهوتية التى وصل إليها بخصوص استحالة الدرجة الكهنوتية ولازلنا نصر على وجوب عمل بحوث تاريخية وعقائدية حول وظيفة وسلطة وشرعية وجود الأسقف العام .

من نصوص لائحة المجمع المقدس ، ومن ملاحظتى المحدودة لأعمال الأساقفة العموميين خلال الثلاثة والثلاثين سنة الماضية ، أستطيع أن أفهم أن الأسقف العام هو أسقف مساعد للبابا (أو لأى من الأساقفة الآخرين يوافق على الاستعانة به) . ونظام الأسقف المساعد هو أيضاً نظام جديد فى كنيسنا استحدثته اللائحة . وهو مخالفة صريحة للقانون الثامن لمجمع نيقية المسكونى الذى جاء فيه ، لا يجوز أن يكون هناك أسقفان فى مدينة واحدة .

لقد أن الآوان أن تبحث هذه الأمور قبل أن ندخل فى دوامة جديدة . فنحن لانعيش الآن فى عام ١٩٦٢ حين كانت الكنيسة مأخوذة بقداسة البابا كيرلس السادس ومعجزاته وتعتبره معصوماً من الخطأ . ولافى عام ١٩٧١ حين تقدم للترشيح لكرسى البطريركية ثلاثة من الاساقفة العموميين ، لهم شخصياتهم القوية ، وتاريخهم الطويل فى خدمة الكنيسة ، وعلمهم الواسع . بحيث لم يخطر فى بال أحد السؤال الذى نسأله الآن بصوت عالٍ ونريد إجابة عليه من واقع التقليد الكنسى وهو :

ما هو الأسقف العام ؟

دكتور رودلف ينى

الرسالة



* صوت الشعب القبطى الصارخ من أجل الكنيسة وتقليدها
* هدف الرسالة الوصول إلى جميع الأقباط فى مصر والمهجر
رئيس التحرير : د. رودلف ينى (بنسلفانيا)

هيئة التحرير:

د. بولس عياد عياد (كولورادو) د. سمير حكيم (المملكة المتحدة)
د. جرجس عبد المسيح ابراهيم (مينوسوتا) د. فايق اسحق (تورنتو - كندا)
د. سعد ميخائيل سعد (كاليفورنيا) د. فوزى جرجس (نيوجرسي)

Society of Coptic Church Studies
P.O.Box 714
E. Brunswick, NJ 08816

Non Profit Org.
U.S. Postage
PAID
Lebanon, Pa 17042
Permit No. 56